

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢٤ ابريل ١٩٩٧

حقبة

مشروعات أثيوبيا

أثيوبيا ليست بحاجة لمياه النيل
ولكنها الأصابع الأجنبية!!

أثيوبيا ليست بحاجة الي مياه النيل!!
فهي غنية بمصادر عديدة للمياه.. بل هي اغني بلاد حوض النيل في مصادر المياه..
يقول الدكتور رشدي سعيد أبو الجيولوجيا المصرية في كتابه الوثيقة نهر
النيل، أن أثيوبيا تمتلك ٣ أنهار رئيسية هي النيل الأزرق، ونهر العظيمة، ونهر
السرباط [فرع نهر البارو] ولكنها بجانب ذلك ينبع منها نهر القاش ونهر بركة
الذان تتجه مياههما أيضا ناحية النيل، إلا أنهما لا يصلان اليه وتقتدد مياههما
في صحراء السودان.

بقلم:

عباس الطرابيلي

١٨٠٠ مليار متر من المياه

تستغلها اثيوبيا سنويا

نصفها يذهب الي البحر الأحمر

ونصفها تمهله الأنهار

وفي أثيوبيا أنهار ذات
تصريف داخلي تجري في
الأخدود الاثيوبي، وتصرف
في البحيرات التي ترصع هذا
الأخدود ومنها نهر أومو الذي
يصب في بحيرة توركانا
ونهر الأواش الذي يصب في
بحيرة أبي. كما تنبع من
أثيوبيا عشرات مخزرات
السيول التي تصب في البحر
الأحمر وخليج عدن. والعديد
من الأنهار الكبرى التي تذهب
الي الصومال فالحيث الهندي
أهمها نهر جوبا ونهر وابي
شبيبي.

● وهنا نتساءل: ان
كانت أثيوبيا تفكر في
مشروعات لمواجهة عصر
الجفاف في بلادها. فلماذا
لا تنظر في مشروعات
استفيد من مياه الأنهار التي

أثيوبيا لا تحتاج مياه النيل الأزرق

ونقول بكل صراحة إن أثيوبيا تترك ٩٠ مليار متر مكعب هي ملكية خالصة لها. ولا علاقة لها بباقي حوض النيل.. ثم تفكر في استغلال مياه الأنهار الدولية المشتركة أي بكل صراحة مياه الأنهار التي تصب في نهر النيل الأساسي وهي أنهار: النيل الأزرق ونهر العطبرة ونهر السوبات.. ويصل حجم المياه التي تصب في هذه الأنهار الثلاثة الي ٩٠ ملياراً أخري أي نفس حجم المياه التي تملكها أثيوبيا خالصة مخصصة لها دون منازع..

نقول هذا لأن ٧٠ ملياراً من مياه هذه الأنهار الثلاثة المغذية لنهر النيل الأساسي هي التي تصل الي نهر النيل نفسه منها..

أي أن الهدف سياسي في الدرجة الأولى.. فهي تملك أنهاراً توفر لها ٩٠ مليار م٣ ولا تفكر في استغلالها.. ولكنها تفكر في استغلال ٩٠ ملياراً أخري هي المصدر الأساسي لنهر النيل.. ومنها

يتجه ٧٠ ملياراً الي نهر النيل التي تمثل مياه الفيضان التي تصل الي مصر والسودان..

هي إذن الأبعاد السياسية لا أكثر ولا أقل.. نقول هذا لأن هذه الأنهار الثلاثة: الأزرق والعطبرة والسوبات تزود النيل بحوالي ٨٤٪ من المياه التي تصل الي مصر عند أسوان!!

وفوق كل هذا، بل قبل كل هذا نقول إن أثيوبيا ليست بحاجة الي مشروعات عملاقة للمياه علي الأنهار التي تنبع منها، ذلك أنها بلاد شديدة المطر. وموسم الأمطار الأساسي في أثيوبيا هو

شهور الصيف بين أول يونيه الي آخر سبتمبر من كل عام ويصل ذروته في شهر أغسطس. ويقول الدكتور رشدي سعيد إن

واشنطن عام ١٩٦٤.. ولأننا لانقرأ.. نفاعاً دائماً بالخطر بعد أن يسقط فوق رؤوسنا..

ولكن صوتاً مصرياً خالصاً حذرنا من هذه الكارثة وهو صوت غير انفعالي. بل صوت عالم هو بكل المقاييس أبو الجيولوجيا المصرية. هو الدكتور رشدي سعيد. وهذا التحذير كتبه في واشنطن - حيث يقيم الآن مهاجراً - بعيداً عن الأرض والنهر في يونيه ١٩٩٢. ونشره ضمن كتابه الخطير عن النيل ونشرته بالانجليزية دار نشر برجامون في اوكسفورد بانجلترا ولم يشأ العالم المصري أن يحرم منه أبناء أمته المصرية فنشره في مصر وتولت نشره دار الهلال، وهو كتاب علمي ليست له

نظائر كثيرة بالمكتبة العربية.. والتحذير المصري للعالم الكبير رشدي سعيد جاء في الصفحات الأخيرة من هذا المرجع العلمي الخطير. هي ٥ صفحات لا أكثر ولكن خطورتها تفوق الخيال. لأنها تكشف لنا من الذي يخطط لضرب أمن مصر المائي.. ومن الذي يمكن أن يمول هذه المشروعات التي قد تدفع مصر الي حرب مواجهة شرسة هدفها حماية حصه مصر من النيل.. فهل نحن حقاً علي أبواب حرب بسبب المياه..

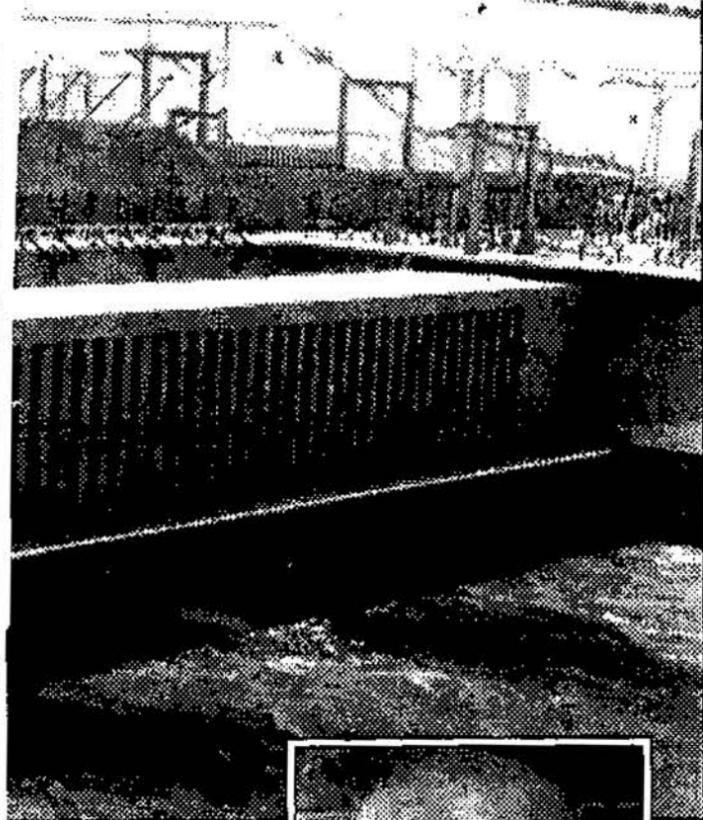
تعالوا نقرأ أخطر ٥ صفحات من الكتاب الإنذار الذي لم يتوقف عنده للأسف أي مسئول مصري.. ولم يفكر حتي في قراءته.

تتبدد مياهها في الصحراء.. ولماذا لاتفكر في استغلال مياه الأنهار التي تصب في البحر الأحمر أو تلك التي تصب في مياه خليج عدن.. أو حتي التي تضيع وتصب في مياه المحيط الهندي..

إن أثيوبيا تملك ثروة مائية هائلة. إذ تصل كمية مياه الأنهار الأثيوبية الي ٩٠ مليار متر مكعب في السنة أي مايقرب من ضعف حصه مصر من مياه النيل ٥,٥ مليار متر مكعب.. فلماذا لاتفكر في استغلالها وتنميتها واقامة ماتشاء من مشروعات علي هذه الأنهار.. بل لماذا تترك كل ذلك وتفكر في استغلال مصادر مياهها الأخرى التي تصل الي نهر النيل..

ملخص بالسدود المقترحة بحوض النيل الأزرق (من تقرير مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي)

| السدود المقترحة |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| السدود المقترحة |
| السدود المقترحة |
1	السدود المقترحة
2	السدود المقترحة
3	السدود المقترحة
4	السدود المقترحة
5	السدود المقترحة
6	السدود المقترحة
7	السدود المقترحة
8	السدود المقترحة
9	السدود المقترحة
10	السدود المقترحة
11	السدود المقترحة
12	السدود المقترحة
13	السدود المقترحة
14	السدود المقترحة
15	السدود المقترحة
16	السدود المقترحة
17	السدود المقترحة
18	السدود المقترحة
19	السدود المقترحة
20	السدود المقترحة
21	السدود المقترحة
22	السدود المقترحة
23	السدود المقترحة
24	السدود المقترحة
25	السدود المقترحة
26	السدود المقترحة
27	السدود المقترحة
28	السدود المقترحة
29	السدود المقترحة
30	السدود المقترحة
31	السدود المقترحة
32	السدود المقترحة
33	السدود المقترحة
34	السدود المقترحة



د. رشدي سعيد

قائمة شاملة لكل المشروعات التي أعدها المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي عن السودان المقترحة وعددها 33 سدا لو نفذت لمنت وصول أي مياه من النيل الأزرق ورواقده للنيل الأم

مكتب استصلاح الأراضي بالحكومة الأمريكية فيما بين عامي 1959 و 1964. وكانت الحكومة الأثيوبية قد دعت هذا المكتب لدراسة حوض النيل الأزرق ليست إمكانية تنمية حوضه بعد أن اتخذت مصر قرارها

الداخلية.. والجزء الأصغر في مخزونها الأرضي (302) وتقع معظم الأنهار الداخلية بداخل الأخدود الأثيوبي الغائر حيث لا يطيب العيش. وعندما تعرضت أثيوبيا في السبعينات والثمانينات لفترات من الجفاف الطويل حاولت الحكومة الأثيوبية نقل السكان إلى حيث يوجد الماء. ولكن هذا انتقل ترويض بمعارضة شديدة من الناس.

أصابع أمريكا

تلعب منذ الخمسينات ولقد كشف الدكتور رشدي سعيد الأعباء الأمريكية في منابع النيل الأثيوبية عندما قال إن أثيوبيا واحدة من الدول القليلة في أفريقيا التي درست أنهارها دراسة جيدة، ورفعت لها خرائط تفصيلية. التي أن يقول وقد تمت هذه الدراسة بواسطة

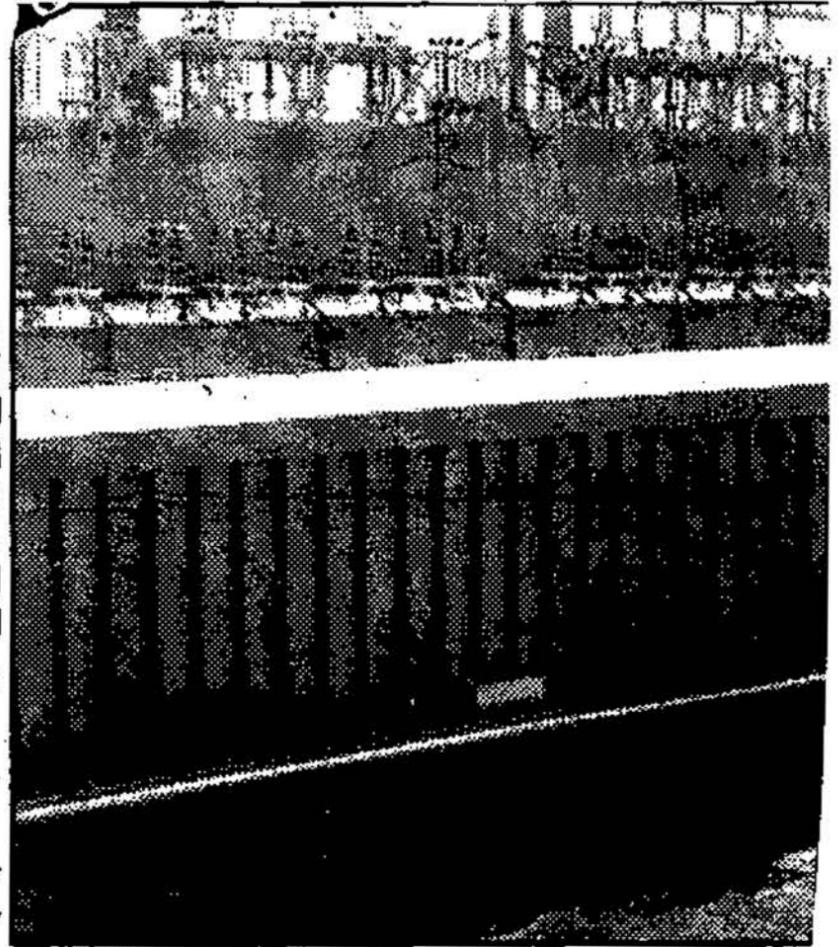
متوسط الأمطار التي تسقط فوق أثيوبيا هو 1200 ملليمتر في السنة. وهو بين 200 إلى 500 ملليمتر في الهضبة الأريتيرية في الشمال وعلى الساحل الغربي للبحر الأحمر.. وهو أكثر من 1500 ملليمتر إلى الجنوب عند منابع نهر السوبات. وتقدر جملة الأمطار التي تسقط على أثيوبيا بحوالي 480 مليار متر مكعب سنويا يذهب أكثر من نصفها إلى البحر ونصفها الباقي تحمله الأنهار أو ينفذ في الأرض ليكون مخزون المياه الأرضية الذي يقدر الجزء المتجدد منه بحوالي 20 مليار متر سنويا..

ويؤكد الدكتور رشدي سعيد أن الماء المتوفر في أثيوبيا يبلغ المتاح منه حوالي 110 مليارات متر مكعب سنويا. الجزء الأكبر منه تحمله أنهار أثيوبيا

الأزرق
يجري
في
خائق
عميق لم
يركبه أحد
حتى
عشرينات
القرن العشرين
وهي التي قام بها
القنصل الإنجليزي
في أثيوبيا
تشيومان بين عامي
١٩٢٦ و ١٩٢٩، وكان
عند المصريين اعتقاد بأن
بناء سد علي النيل الأزرق
عملية صعبة وباهظة
الكلفة وأنه سيكون مرتفعا
وعرضة للإطماء السريع
وقليل الكفاءة.

وتنفذا للمخطط الأمريكي
- الأثيوبي قام مكتب
استصلاح الأراضي الأمريكي
بدراسة هيدرولوجية
حوض النيل الأزرق
وجيولوجيته وتضاريسه
ونوعية مياهه وثروته
المعدنية ومياهه الأرضية
واستخدامات أراضيه
واقتصاديات تنميته. كما قام
المكتب بإنشاء ٥٩ محطة
لرصد النهر وقياس
تضاريفاته. وبتموير
الحوض من الجو ورفع
الخرائط له. وقد نشر هذا
المكتب نتائج أبحاثه في
تقرير وخمسة ملاحق (ص
٣٠٣ من كتاب نهر النيل،
وكان عنوان الدراسة التي
أعدتها المكتب الأمريكي وهو
للعلم تابع لوزارة الداخلية
الأمريكية (مصادر الأرض
والماء في حوض النيل
الأزرق، وقد طبعته مطبعة
الحكومة الأمريكية في
واشنطن عام ١٩٦٤ !!

مشروعات
أثيوبيا
المقترحة توفر
لها طاقة
كهربائية تزيد
على الطاقة
المنتجة من
السد العالي
بثلاثة
أضعاف !!



لمصر خلال التاريخ هو أن يقوم
أحد بمنع وصول مياه النيل
الأزرق عنها. وفي الحقيقة -
يضيف الدكتور رشدي سعيد -
فإن أحدا لم يكن يعرف كيف
يمكن أن يتم ذلك العمل. فالنيل

ببناء السد العالي. وربما كان
قبول الحكومة الأمريكية للقيام
بهذه الدراسة مدفوعاً بموقف
مصر في تلك التاريخ التي كانت
تنتهج سياسة مستقلة عن
أمريكا. فقد كان الكابوس الأكبر

مشروعات وأفكار أمريكا تمنع وصول « كل مياه » النيل الأزرق لمصر والسودان

« وتنتج كهرباء تعادل أضواء كهرل السد العالي

هذه المشروعات؟

ويعرض الجيولوجي المصري الشهير رشدي سعيد في كشف أبعاد المخطط الأمريكي - الأثيوبي المشترك لضرب الأمن للمائي القومي المصري فيقول: «إنه لما كانت تكلفة المشروعات التي جاءت بالتقرير الأمريكي كبيرة فقد اقترح المكتب الأمريكي في تقريره الذي صدر عام ١٩٦٤ أن تقوم إثيوبيا بالتركيز خلال سنيي القرن العشرين علي بناء السدود الصغيرة. فنشا. بننة. بليس الأعلى. نابوس الانبي. الجور الأدنى. أرجو. ديديسا. انجار. امارتي. نيشي. جلجل ناي.

أما مشروعات السدود الكبيرة علي النيل الأزرق فقد اقترح المكتب الأمريكي تأجيل إقامتها إلي القرن الواحد والعشرين. وفقدت تكاليف مشروعات القرن العشرين بحوالي ٢٠٠٠ مليون دولار أثيوبي. وتكلفة سدود النيل الأزرق بحوالي ٣٨٠٠ مليون دولار أثيوبي بأسعار عام ١٩٦٤. وهذه التكلفة لو قدرت بأسعار اليوم عام ١٩٩٢، تصل إلي ٥٠ ضعفاً.

●● وأعقب قائلاً علي كلام الدكتور رشدي سعيد.. أن امريكا التي اضاءت الضوء الأخضر لأثيوبيا. بهذه الدراسة وضعت أقدامها علي أول الطريق الذي يهدد الأمن القومي المائي

لمصر وأنا كانت أثيوبيا بسبب الحروب الأهلية التي مرت بها لم تنفذ هذه المشروعات ولم تحولها إلي حقيقة حتي الآن إلا أن مجرد هذه الدراسة يظل هو الخطر نفسه علي أمن مصر المائي.. وإن أثيوبيا يمكن أن

مشروعات أمريكا في النيل الأزرق

ويقول الدكتور رشدي سعيد إن دراسة المكتب الأمريكي أظهرت أنه لا توجد أراض في حوض النيل الأزرق يمكن زراعتها وإنما توجد أراض في الهضاب المحيطة يمكن توصيل الماء إليها وزراعتها خصوصاً حول بحيرة تانا وحول رافدي الانجار والفنشا علي الحدود الأثيوبية - السودانية وتقع هذه الأراضي بين منسوبي ٣٣٥ و ٩٢٠ متراً فوق سطح البحر وتصل جملة الأراضي التي ذكرها التقرير إلي أكثر قليلاً من مليون فدان يحتاج ريةها إلي حوالي ٦ مليارات متر مكعب في السنة.. وركز التقرير الأمريكي علي إمكانيات استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء. إذ يسقط النيل الأزرق خلال رحلته من بحيرة تانا إلي الحدود مع السودان وطولها ٩٠٠ كيلو متر حوالي ١٣٥٠ متراً منها ٥٠٠ متر في المرحلة الأولى من مجراه.

واقترح التقرير الأمريكي بناء ٤ سدود كبيرة في الجزء الأخير من للجري الذي يبلغ متوسط انحداره حوالي المتر لكل كيلو متر من للجري، لاحظوا أن معدل انحدار نهر النيل من أسوان إلي المنب عند دمياط ورشيد في حدود ٧٠ متراً فقط، وهذه السدود هي سدود كارا نوبي وهو الأكبر ومائيل ومندايا وتبلغ سعة تخزينها مع مشروع الحدود نحو ٥٠ مليار متر مكعب، ولاحظوا حجم وسعة السد العالي، وهذه الكميات تعادل جملة تصرف النيل الأزرق.. أي ببساطة أن هذه السدود الأربعة لو أقيمت فإن هذا يعني منع كل مياه النيل الأزرق من الوصول إلي مصر والسودان معاً.. وهي تشكل ٨٤٪ من مياه الفيضان إلي مصر!!

ويعرض التقرير الأمريكي فيؤكد أن الكهرباء التي يمكن توليدها من هذه السدود الأربعة تصل إلي ٢٥ مليار كيلو واط ساعة. أي أكثر من ٣ أضعاف كهرباء السد العالي! من ينفذ لأثيوبيا

تضغط علي القرار المصري في أي لحظة بمجرد إعلانها إحياء هذه الدراسة.. والخطر كله يكمن في أن سنوات الحفاف التي ضربت القرن الأفريقي وشرق أفريقيا يمكن أن يدفع أثيوبيا إلي البدء في تنفيذ هذا المخطط ولو علي مراحل..

وهنا نسأل.. من أين ستأتي أثيوبيا - وهي دولة فقيرة بالتمويل اللازم لتنفيذ هذه المشروعات باهظة التكاليف.. الإجابة ليست بحاجة إلي دليل.. فإن أمريكا هي صاحبة الدراسة.. وهي صاحبة خزائن المال.. وخلفها الصهيونية العالمية.. واسرائيل وكل بنوك اليهود في وول ستريت.. وفي أمريكا وفرنسا وانجلترا والنمسا.. وغيرها!!

ونعود لنلحق بالدكتور رشدي سعيد. فيقول - وكان هذا عام ١٩٩٢ - نحن علي أبواب نهاية القرن العشرين. ولم يبن من هذه السدود غير سد فنشا الذي وافق عليه البنك الدولي عام ١٩٦٩ وأقيم عام ١٩٧٢ خلال فترة الهزيمة المصرية والتفوق إلي التدخل بعد مأساة يونية ١٩٦٧ وقبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهذا السد يحجز ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه. وتبحث الجماعة الاقتصادية الأروبية زيادة قدرة هذا السد علي توليد الكهرباء بتحويل نهر امارتي إليه.

ويجري في الوقت الحاضر عام ١٩٩٢، تنفيذ مشروع بليس الأعلى وبليس الأوسط بمعونة من إيطاليا علي أن يسحب من نهر بليس ١٠٠ مليون متر مكعب لاستصلاح ٢٥ ألف فدان..

ليس هذا فقط. بل إن السوق الأوربية المشتركة قامت بدراسة أخرى لتنمية رافد نهر البارو لنهر السوبات وذلك ببناء خزان عند مدينة حمبيل واستصلاح ٢٥٠ ألف فدان كمرحلة أولي تزداد إلي ٧٥٠ ألف فدان في العقد الأول من القرن ٢١. وقد تم بالفعل استصلاح ٣٥ ألف فدان وسوف يستخدم هذا المشروع عند اكتماله حوالي مليار ونصف مليار متر من المياه سنوياً.

ومعني هذا الكلام الخطير أنه في حالة استكمال كل المشروعات المقترحة فإن أثيوبيا تستطيع أن تقطع حوالي ٦ مليارات متر مكعب من النيل الأزرق ونصف مليار من نهر العظيمة ومليار ونصف مليار من نهر السوبات أي ٨ مليارات سنوياً.. أي تعادل حوالي حصة مصر الكلية من مياه النيل!!